اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التهميش المالي والأموال المهاجرة

أ.د سعدون بوكابوس / أستاذ محاضر ـ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
د. فارس فضيل / أستاذ مكلف بالدروس ـ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى بلورة المكانة الحقيقية للدول العربية مجتمعة على المستوى العالمي من حيث مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي في ظل مرحلة تشهد تسارع و تسابق الدول بما فيها الدول النامية نحو الاندماج من زاوية استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي أكثر عبر حرص حكوماتها و تكثيفها للجهود لأجل خلق مناخ استثماري آمن و مستقر.

مقدمة :

إن التوجّهات والظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت معظم الدول العربية قبل تجسيد الإصلاحات الاقتصادية و اتخاذها لخطوات التكيّف مع التحولات العالمية، كانت ترجمة للحقيقة التي مفادها قلّة اهتمامها بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، إذ سجل آنذاك سيادة المناخ الذي كان يتميّز بالجفاء الواضح بينها و بين الشركات الأجنبية إذا استثنينا بالطبع الحجم الضئيل منه و الذي تجسّد في قطاع النفط لدى بعض الدول النفطية منها على الرغم من أن هذه الأخيرة فرضت قيودا آنذاك.

و الواقع، أنه إذا كان الاستثمار المباشر الأجنبي لم يلقى الاهتمام الكافي من طرف الدول العربية في السنوات الماضية خاصة خلال عقدي الستينات و السبعينات فإنه كانت هناك عدّة مبررات لذلك، منها اعتماد نهج التنمية المستقلة و إعطاء الأولوية للقطاع العام...الخ. لكن هذا الوضع ما كان ليستمر أكثر، إذ تغيّر خلال

السنوات الأخيرة، فقد سعت معظمها إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية و محاولة تكييف إقتصادياتها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار المباشر الأجنبي، كونها أضحت تدرك أهمية هذا الأخير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام, و حرص حكوماتها على بدل المزيد من الجهود لأجل تحسين العمل الاستثماري المستقر و الآمن.

و على الرغم من الخطوات التي اتخذتها معظم الدول العربية من أجل الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي، إلا أن اندماجها هذا بقي معطوبا و قد تجلى ذلك في عدد من الصور المختلفة منها الموقف المتردد في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ، التهميش المالي من زاويتي جذب الاستثمار المباشر الأجنبي و الاستثمار في الأوراق المالية، و عدم تمكنها من جذب الأموال العربية ذاتها المهاجرة...الخ.

و منه نهدف من وراء هذا المقال إلى مناقشة المحاور الرئيسية التالية:

- أسباب انعراج الدول العربية إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- مظاهر و دلائل التهميش المالي الذي تعاني منه.
- مظاهر و دلائل عدم مقدرتها على منع هجرة الأموال العربية إلى خارجها.
- أسباب التهميش المالي و هجرة الأموال العربية.

- أسباب انعراج الدول العربية إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي: ثمة مختلف العوامل (الأسباب) التي تحكّمت في التوجه الحالي للدول العربية نحو الاندماج و كذلك العمل الحقيقي على تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و هذه الأسباب هي:

- **السبب الأول** و الذي تمثل في الإخفاق التنموي و فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة، و لقد تبين ذلك بعدما واجهت سنة 1991 قواعد نمطية جديدة لنظام اقتصادي دولي يقوم على إذكاء ديناميكية السوق و المبادرة الفردية و تحرير المبادلات من القيود الكمية و النوعية في مسعى أقرب ما يكون إلى إدماج المجموعات الاقتصادية المختلفة في اقتصاد دولي موحد.... فقد ازدادت موازين

القوى تركزا و تصاعد نفوذ " قمة البلدان الصناعية السبع الكبرى " ومؤسسات بريتون وودز في توجيه السياسات الاقتصادية في العالم و تضاءل دور منظمات البلدان النامية في توجيه قرارات الإنتاج و الأسعار و التجارة.... و كانت تطورات الاقتصاد الدولي قد دفعت بالبلدان النامية ذات الفائض النفطي للتحول إلى بلدان مقترضة في أسواق المال الدولية. و أسهمت هذه الاعتبارات جميعا في تعميق مؤشرات التفاوت و اتساع الهوة بين البلدان الصناعية و البلدان النامية (بما فيها طبعا الدول العربية) و في تقلص و تعقد مواد التمويل الدولية القابلة للانتقال إلى البلدان النامية.[1]

إن هذا الإخفاق تجلى في عدد من المعالم من بينها فشل نهج التنمية في إطار الدولة القطرية في تحقيق تنمية مستقلة و قادرة على تلبية احتياجات شعوبها الأساسية و بناء اقتصاد متين، و فشل سياسات التصنيع المتبعة، عدم مقدرتها على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، التبعات السلبية لاستراتيجية الاعتماد المفرط على النفط بالنسبة للدول النفطية و على المساعدات التي تتلقها من وراء ذلك الدول ضعيفة الدخل، الفجوة الغذائية و غياب الأمن الغذائي، البطالة ، الفقر...الخ.

ـ **أما السبب الثاني** فقد تمثل في تفاقم أزمة الديون الخارجية بفعل عدد من الأسباب و هي:

- الاختلالات الهيكلية التي أدت إلى عجز الموازين العامة في الكثير من الدول العربية، في حين تسجيل انخفاض حجم الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول التي تعتمد على الصادرات النفطية.
- فشل نمط التصنيع المتبع و بالتالي الإخفاق التكنولوجي و من ثم الإخفاق التنموي في الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا و الذي كان له آثار وخيمة على تفاقم مشكلات ديونها الخارجية، حيث أدت هذه التجارب إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي، و إذكاء قوى الاستهلاك الترفي، و إضعاف قوى الادخار المحلي و إلى زيادة نهب مواردها و بخاصة في ضوء إستراتجيات تصنيع بدائل الواردات و الإنتاج الموجه للتصدير.[2]

- الغياب الواضح للسياسة الفاعلة المتعلقة بالاقتراض من الخارج في الكثير من الدول العربية و أيضا فيما يتعلق باستخدامها. مع الإشارة إلى أن هناك أسباب خارجية ساهمت أيضا في تفاقم أزمة الديون الخارجية للكثير من الدول العربية تمثلت في تدهور شروط التبادل التجاري لها، بالإضافة إلى اتساع القروض من البنوك التجارية و الذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الفائدة.[3]

ـ **أما السبب الثالث** فتمثل في عدد من العوامل الداخلية التي خصت الدول العربية، و يمكننا أن نذكر أبرزها في النقاط التالية:

- فشل قيام تكامل عربي حقيقي بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، على الرغم من توافر عدد من المقوّمات و التي كان من المفترض أن تستغل من طرفها لتحقيق التكامل العربي، و منها الإمكانيات البشرية و المادية و التراث الديني المشترك و الحضاري و الثقافي و وحدة اللغة...الخ.

فقد أثبتت تجربة الستينات أن التكامل الاقتصادي على مستوى العالم العربي يصطدم بصعوبات اقتصادية و سياسية عديدة تحول دون وصوله إلى غايته و هو تحقيق سوق عربية مشتركة تعقد بها وحدة اقتصادية كاملة، و ذلك نظرا للاختلاف الكبير القائم بين البلاد العربية من حيث مستويات الدخل القومي، ودرجة التطور الاقتصادي و الكثافة السكانية، و اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية، و تباين التوجهات الاقتصادية من حيث مدى الانفتاح أو الانغلاق على العالم الخارجي، ودور القطاع الخاص و العام. [4]

- عدم الارتقاء بالتجمعات العربية شبه الإقليمية إلى المستوى المطلوب، حيث بالرغم من وجود بعض التجمعات العربية شبه الإقليمية، فإنها لم ترتقي واقعيا إلى المستوى الذي كانت تطمح إليه الشعوب المعنية بذلك و يعود ذلك في الحقيقة إلى مجموعة من المعوقات الداخلية و الخارجية:

1 ـ لم تتجسّد ميدانيا الاستثمارات العربية البينية بالحجم الذي يظهر التكامل بصورة واقعية مقنعة. و إن سجلت ميدانيا فلا تتعدى بضعة المئات من الملايين

الدولارات مقارنة بالملايير من الدولارات العربية المستثمرة في الخارج في البنوك الغربية و على رأسها البنوك الأمريكية.

2 ـ بقيت الكثير من البنود المصادق عليها من طرف أعضاء التجمعات الإقليمية مجرد حبر على ورق، فليس هناك حقائق ملموسة مثلا تثبت إزالة الحواجز الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3ـ أن التجارة البينية للتجمعات العربية شبه الإقليمية بقيت محتشمة و متواضعة مقارنة بتلك التي تميّز التجمعات الإقليمية الدولية.

4ـ لم يجري بناء إتحاد نقدي الذي يفترض من وراءه إحداث عملة موحدة و إنشاء بنك مركزي موحد.

و التجارب الماضية تشير إلى أن التكامل الاقتصادي بمعناه التنموي (التنمية العربية المشتركة) عملية معقدة و متشابكة و يقف ضدها الكثيرون، مما يعني أنها لا يمكن أن تكون عملية عفوية يخضع تطبيقها فقط لقوى السوق و إنما هي عملية واعية لا تنهض إلا بالتخطيط المشترك و المشاركة الواسعة لتحقيق المصالح المشتركة بين الأقطار العربية. (5)

- هجرة الأموال العربية إلى الخارج.

ـ و تمثل الضغوطات الخارجية سببا رئيسيا إلى جانب الأسباب السابقة التي دفعت بالدول العربية إلى الانفتاح و من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث خلال العقديين الأخيرين تقريبا تأثر الاقتصاد العالمي بجملة من التغيّرات و التي ميّزتها حركة سريعة و شاملة، و تجلت أساسا في:

- الهيمنة الأمريكية على المستويين السياسي و الاقتصادي.
- ارتقاء التكتلات الاقتصادية و بروز قوتها و كان من أبرزها الإتحاد الأوروبي.
- تصاعد موجة العولمة من خلال ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي و ما يسايره من سياسات التحرير التجاري، المالي و فتح الأسواق و إزالة العوائق و العمل على تدعيم التكتلات...الخ و الدور القوي الذي أضحت المنظمات الدولية ـ

صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك العالمي بمختلف الهيئات التابعة له ـ ، تتميّز به باعتبارها المؤسسات التي تكرس العولمة الاقتصادية أكثر.

و مع تزايد هذه التطورات و اتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، و على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، و لم يكن العالم الثالث و منه عالمنا العربي بعيدا عن هذه التطورات و انعكاساتها، فالجنوب ككل يعتبر اليوم جزءا من هذه التطورات يتفاعل معها متأثرا و مؤثرا فيها.(6)

لقد أدت تلك التحديات و كذلك التطورات العالمية إلى حتمية انفتاحها على و كذلك إزالة نفورها عن الاستثمار المباشر الأجنبي، و من ثم دفعها نحو التوجه أكثر لتشجيعه وذلك من خلال:

1/ تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة في الدول العربية التي خضعت لبرامج التثبيت و سياسات التعديل الهيكلي بسبب إعادة جدولة ديونها، إذ في هذا الشأن فرض صندوق النقد الدولي تلك الشروط لأجل تثبيت إقتصاداتها، و تصحيح سياساتها الاقتصادية، إلى جانب إجراء خفض كبير في دور الدولة و القطاع العام في الإنتاج المباشر و تقرير الأسعار و عوائد الإنتاج، كذلك تقرير ما ينبغي إنتاجه من سلع و خدمات، و في سياسات الدعم و المنح، و في التحكم بالتجارة الخارجية و حركة القطاع الأجنبي.(7)

و منه يتبين الدور الذي تأدّيه هذه الهيئة في تثبيت إقتصادات الدول المدينة و حث حكوماتها على الانفتاح أكثر على التحولات العالمية من خلال ضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص أكثر و إجراء إصلاحات اقتصادية، و تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي.

2/ التحديات التي تخص انكماش كبير في القروض الممنوحة من طرف المؤسسات الدولية

و الدول، و كذلك انخفاض واضح في حجم المعونات الخارجية. بحيث أن الدول العربية التي تواجه أزمة الديون الخارجية أضحت تصطدم بمشكلة أخرى هي مشكلة

العسر في الحصول على القروض من الخارج، و يعود ذلك حتما إلى تخوف كبير لدى الدائنين من عجزها و عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها هذا ما فسر الانكماش الكبير الذي أضحى يميّز القروض الخارجية. والأمر نفسه ينسحب على المعونات الخارجية إذ أضحت في معظمها تمنح وفق شروط قاسية، تخضع في عمومها للحسابات السياسية و لقد سجل على سبيل المثال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر و سوريا، مقابل تحالف هذه الأخيرة عسكريا في التحالف الذي قام بتحرير الكويت أثناء أزمة الخليج الثانية.

3/ تحرير التجارة الخارجية، و حتمية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، و هي من الإفرازات التي أفرزتها التوجهات العالمية المتسارعة. حيث بخصوص تحرير التجارة الخارجية، فقد استوجب على الدول العربية القيام بذلك من خلال تقليص رقابة الدولة عليها و إفساح المجال أكثر لممارسة التجارة دون إجحاف في فرض قيود إدارية أو جمركية...الخ، أين يجب أن يخص تحرير التجارة في السلع و الخدمات، و استكمالا لتلك الخطوة، عملت ضغوطات التوجّهات العالمية الجديدة على دفع الكثير منها إلى تهيئة كل الظروف المواتية لأجل الانضمام الحقيقي للمنظمة العالمية للتجارة.

و تجدر الإشارة في هذا الشأن أن المنظمة العالمية للتجارة لها صلاحية تحقيق تعميم

تحرير التجارة العالمية و إلغاء أشكال التمييز، و المعاملة العادلة، و تخفيف القيود المختلفة، و السهر على تطبيق كل الترتيبات المتعلقة بالعلاقة الموجودة بين تجارة السلع و الخدمات و الاستثمار المباشر الأجنبي.

ثم إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، لا يعني فحسب فرصة لتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية بل هي أيضا خطوة مهمة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، و من ثم تعزيز كل المعاملات التي ترتكز على التجارة المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي.

لقد أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتأقلم مع تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية، و أن تعمل بكل إرادة و عزم على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي و تشجيع القطاع الخاص لأن ذلك من الشروط الأساسية للتجارة و التنمية، و لأن تعميق الاندماج في نظام التجارة العالمي معناه خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

4/ انتشار الخطاب المؤيّد للاستثمار المباشر الأجنبي كمدعّم للتنمية: إن التحول الجذري الذي أدخلته التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة في هذا الخصوص بالذات يتمثل في ارتقاء عوامل الابتكار العلمي و التكنولوجي و كذلك الريادة و التنظيم و التدبير و الكفاءة المهنية و القدرة على اجتذاب الرأسمال الخارجي، ارتقاءها إلى المرتبة الأولى في قائمة المدخلات الإنتاجية. و معناه أنه لم يعد للخدمات الطبيعية و لا المواد الوسيطة و لا الطاقة و لا للمكننة و لا للعمالة البسيطة و النمطية الرخيصة و لا حتى الموارد المالية الذاتية الدور و الأهمية اللذان تحظى بهما في إنتاج الخيرات التقليدية.[8]كل هذا إذن يبرر ضرورة استجابة الدول العربية خصوصا لتلك التغيرات و من ثم الاندماج الحتمي في الاقتصاد العالمي، و السعي لاستقطاب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بغية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية و التسييرية و التسويقية، و ضرورة استيعابها، و بالتالي تحقيق تكنولوجيا ذاتية و لا يكون ذلك إلا بالاستثمار البشري، و التوسيع من مراكز البحث و التطوير، وصياغة سياسة علمية واضحة .

إلى جانب ذلك انتشار الخطاب على المستوى الدولي الذي أضحى يؤيّد بقوة الإيديولوجية التي مفادها "أن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي و حمايته عامل أساسي لتدعيم تحقيق التنمية في الدول المضيفة له و المكاسب الحقيقية التي يمكن أن تجنيها وراء انفتاحها عليه.

- مظاهر و دلائل التهميش المالي الذي تعاني منه: لقد وجدت الدول العربية نفسها أمام تحدّي فرضته الظروف العالمية و هو تغير طبيعة التنمية، أين تحولت التنمية من تلك التي كانت تعتمد على تعبئة الفوائض و الادخار إلى التنمية التي تعتمد بالإضافة إلى ذلك على الاستثمار المباشر الأجنبي. و بالتالي هذا التحدّي و كذلك نظرا

للصعوبات التمويلية التي تتخبط فيها و النتائج السلبية التي أفرزتها القروض الخارجية و التي شكلت تحديات أخرى أمامها، جميعها تلحّ عليها بضرورة البحث عن تمويل بديل مكمل للموارد المحلية إلى جانب ذلك العمل بإرادة حقيقية لتشجيعه ليس فقط لكونه وسيلة تمويلية بديلة بل لأنه يتمتع بقدرة أكبر على تعزيز التكامل العالمي بحسب ما تمليه الظروف الراهنة.

في ظل عدم وجود خيارات بديلة، و أمام التحديات الخارجية و منها تحرير حركة الرساميل و التجارة و فتح الأسواق...الخ، أصبحت الدول العربية مثلها في ذلك مثل الدول النامية الأخرى تعي جيدا أنه يجب عليها التأقلم معها و من ثم بدل المزيد من الجهود للاندماج الحقيقي.

إن تلك التحولات شكلت ضغوطا حقيقية على الدول العربية و بالتالي أجبرتها على تغيير توجهاتها الاقتصادية والتنموية و من ثم صياغة توجهات تتماشى إلى حد كبير مع تلك التحولات و هذا بصورة عامة، و بصورة خاصة الانفتاح أكثر عبر السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر فيها.لكن الكثير من الشواهد الميدانية أثبتت أن هذا الانفتاح على الأقل من زاوية جذب الاستثمار المباشر الأجنبي هو انفتاح معطوب تجلى في التهميش المالي الذي مازال إلى حد الآن تعاني منه الاقتصاديات العربية.

إن التهميش المالي من هذه الزاوية يمكن إبرازه بشكل جلي بالأرقام و بالتحليل من خلال النقاط الأساسية التالية:

أولا/ تقدير حجم التدفقات الواردة : تماشيا مع بداية مرحلة مباشرتها للإصلاحات الاقتصادية، انقلبت الصورة رأسا على عقب، و راحت تتسابق عبر صياغة قوانين جديدة تخص الاستثمار، و تطويرها و تقديم مختلف المزايا و الحوافز و تكثيف الجهود من أجل تحسين سياساتها العامة المتعلقة بشأنه.

بالرغم من الجهود التي بذلتها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي و فتح أفاق الاستثمار و جعله على رأس الأولويات، في إطار استراتيجية تتضمن بناء

اقتصادات قوية حتى تتمكن هذه الأخيرة من التعامل بكل كفاءة مع التحدّيات التي فرضتها الساحة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، و على الرغم من الاتجاهات و التغييرات الأخيرة التي أدت نحو عولمة أنماط الإنتاج و الاستهلاك إلى الزيادة المدهشة في الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، خاصة منه عمليات الاندماج و التملك، إلا أنه سجل بطء اندماجها من جانب التدفقات الواردة إليها، الأمر الذي جعل منها دول الاندماج البطيء، و ذلك عند مقارنتها مثلا مع النسب التي حققتها الأقاليم التابعة للدول النامية مثل دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي، دول جنوب شرق أسيا، حيث خلال هذه الفترة في الوقت الذي تزايد حجمها في هذين الإقليمين بصورة مدهشة، لوحظ تزايد حجمها في الدول العربية ببطء أحيانا، وبتراجعه أحيانا أخرى.

فخلال المنتصف الأول من عقد التسعينات، سجل الحجم الضئيل من التدفقات المستقطبة من طرف الدول العربية مجتمعة و يعود ذلك لعدد من الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى، و هي:

ـ من المسلم به أن معظم الدول العربية لجأت لتنفيذ البرامج الإصلاحية بعدما تأزّمت أوضاعها الاقتصادية بالخصوص على إثر اختلال موازين المدفوعات، و استفحال ظواهر: عجز الموازنات و التضخم، و حدّة الديون الخارجية، و نقص النقد الأجنبي...الخ، مما أثرت كلها على حجم التدفقات الواردة بعد بدء تنفيذ الإصلاحات (متلازمة رد الفعل المتأخر) إذ فضل المستثمرون التروي للتأكد أن الحكومات جادة بالفعل في تنفيذ هذه البرامج و أن لديها المثابرة و النفوذ السياسي للانتهاء من تنفيذها.(9)

ـ أزمة الخليج الثانية التي كان لها تأثيرا واضحا على الساحة الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي. و تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية في بعض الدول الأخرى مثل الجزائر، مصر، الصومال.

ـ انتهاء بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى و خاصة منها المتعلقة بالطاقة، في الوقت الذي لم يتم فيه جذب المزيد من التدفقات، و من ثم لم يتم تعويضها بمشاريع استثمارية جديدة، الأمر الذي ساهم في تكريس ضعف حصة التدفقات الواردة.

وبالاستناد إلى الإحصائيات المتوفرة لدينا، تشير إلى أن متوسط حجمها بلغ خلال الفترة (1986-1991) أكثر من 2,1 مليار دولار، أي بنسبة 1،33% من الإجمالي العالمي لهذه التدفقات ، و نسبة 7،27% من إجمالي التدفقات الواردة للدول النامية غير أن حجمها ارتفع إلى أكثر من 2،4 مليار دولار كمتوسط سنوي (1992-1994). أما في سنة 1995 فقد بلغت تلك التدفقات بالسالب بقيمة 495 مليون دولار، و يعود ذلك إلى التدفق السالب في المملكة العربية السعودية بنحو1877 مليون دولار و الذي أثر على الحجم النهائي في تلك السنة.

ومن واقع الإحصائيات دائما لوحظ أن الفترة مابين (1996- 2002) شهدت تحسّنا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصل حجمها إلى أكثر من 8,55 مليار دولار سنة 1998 و هو أعلى نصيب حققته الدول العربية مجتمعة خلال المرحلة كلها، سرعان ما انخفض خلال سنتي (1999-2000)، ليبلغ نصيبها مجتمعة من الإجمالي العالمي الوارد خلال سنة 2002 أقل من واحد في المائة و بحجم قدره أكثر بقليل من 4,5 مليار دولار، و هذا ما يتبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) التدفق الصافي للاستثمار المباشر الأجنبي للدول العربية مجتمعة خلال الفترة (1986-2002) بالملايين الدولارات

السنوات	(1986-1991)	1992	1994	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الإجمالي	2114	2639	3201	3582	8551	3065	3477	6708	4544
النسبة(*)	1.33	1.50	1.32	0.93	1.25	0.28	0.25	0.81	0.70
النسبة (**)	7.27	5.16	3.35	2.36	4.74	1.34	1.41	3.20	2.80

المصدر: الجدول استخلصت أرقامه من إحصائيات أخذت من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنوات 1998، 2002، 2003، حول الاستثمار العالمي.

(*) النسبة المئوية مقدرة بالعلاقة الرياضية التالية: الإجمالي الوارد للدول العربية بالنسبة للإجمالي العالمي.

(**) النسبة المئوية مقدرة بالعلاقة الرياضية التالية: الإجمالي الوارد للدول العربية بالنسبة للإجمالي الوارد للدول النامية.

على العموم، الكثير من الشواهد الميدانية و البيانات الإحصائية تؤكد بأن واقع حصيلة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى البلاد العربية هو واقع مرير، و أن تدفقاته تبقى محدودة جدا نسبتها للإجمالي العالمي و حتى بالنسبة للإجمالي الوارد إلى الدول النامية، فلم تنجح في جذب حصة كبيرة منه، حيث خلال الفترة حققت نسبة أعلى قليلا من حصة إفريقيا جنوب الصحراء و أقل كثيرا من تلك التي استحوذت عليها كل من أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق أسيا بالخصوص، بالرغم من مرور نحو أكثر من عقد من الزمن على إقرار الإصلاحات الاقتصادية، و تكثيف الجهود المبذولة لأجل انفتاح و جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، إلا أنها لم تستطيع طبعا أن تحقق نجاحا في هذا الشأن.

و بطبيعة الحال فإن التدفقات على ضآلتها مركزة لدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول العربية، أي بمعنى أخر أن التدفقات الواردة إلى الدول العربية كانت خلال هذه الفترة موزعة على نحو غير متكافىء، و يعود ذلك حسب الكثير من الخبراء و الدراسات المنظورة إلى التباين في السياسات العامة للدول العربية و الظروف الخاصة بالاستثمار فيها، و في مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي.

من خلال القراءة الواضحة لما شهدته هذه الفترة من جملة من الحقائق المتعلقة بتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الدول العربية، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1ـ تنامت في الآونة الأخيرة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى الاقتصاديات العربية غير النفطية مثل، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن و المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، و بالتالي ارتفعت في هذه الأخيرة بوتيرة أسرع من تلك التدفقات الواردة إلى الدول العربية النفطية. فعلى سبيل المثال بالنسبة لفلسطين، بعدما تحقق الحكم الذاتي و بسطت السلطة الفلسطينية حكمها في المناطق التي تم تحديدها نتاج لاتفاقيات "أوسلو"، استطاعت أن تستقطب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وهي سابقة اقتصادية بالنسبة لهذه الأخيرة. إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بفلسطين مبلغ 111 مليون دولار خلال عام 1995، و هذا راجع إلى قيام السلطة الفلسطينية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى أنها طلبت

من وكالات الاستثمار متعددة الأطراف إدارة صندوق لضمان المخاطر السياسية بدعم من الدول المانحة و الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[10]

2- إن الحصة الأكبر من مجمل التدفقات التي تم استقطابها من طرف الدول العربية المنتجة للنفط مثل الدول الخليجية و الجزائر كانت وجهتها النشاطات ذات الصلة بالنفط، فعلى سبيل المثال 70% من إجمالي الاستثمار الوارد كانت وجهتها إلى نشاطات النفط و الغاز في الجزائر بداية من سنة 1996 إلى الآن.

3ـ نستطيع القول أن هناك من الدول العربية و منها ليبيا، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، العراق، لم تندمج بعد في الاقتصاد العالمي،و من الصعب عليها إن بقيت على هذا النحو أن تتأهّل لمواجهة التحديات العالمية التي تتضمن بوادر العولمة الاقتصادية و المالية، و لو أن الأسباب التي أعاقت كل من ليبيا و العراق تختلف عن تلك التي أعاقت موريتانيا، جيبوتي و الصومال.

بالنسبة لكل من ليبيا و العراق، فإن الحصار الاقتصادي و السياسي الذي فرض على ليبيا منذ سنة 1986، و على العراق منذ سنة 1990 بسبب الاجتياح العراقي للكويت في 02 أوت 1990، و ما إنجر عنه من حرب قادها التحالف الدولي آنذاك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كان كافيا لمنع دخول الشركات الأجنبية للاستثمار فيها و التي راحت تلتزم بالحصار المفروض، و شكل ضغوطا على الشركات التي كانت تستثمر فيها قبل الحصار، و دفعها نحو تصفية الاستثمار فيها و هذا ما بلور حقيقة التدفق السالب.أما بخصوص جيبوتي، الصومال، موريتانيا، اليمن، فباعتبارها منخفضة الدخل فقد ساهمت الأوضاع السيّئة فيها السياسية و الاقتصادية على السواء، بالإضافة إلى عدم تمتعها بالإمكانيات التي تزخر بها الدول العربية السابقة مساهمة قوية في ضعف حصتها من إجمالي التدفقات.

ثانيا/ مصادر تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، والتوجّه القطاعي لها : تشير التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية والمتعلقة بالاستثمار بالمباشر الأجنبي إلى أنه من بين الدول التي تشكل حقيقة مصادر التدفقات الواردة إلى الكثير من الدول العربية هي دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية. فمثلا في مصر، لبنان، المغرب، سوريا و تونس، فإن مصادر الاستثمار في هذه الدول كانت بالدرجة الأولى أوروبية ، بينما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية

مصدرا هاما للاستثمار في دول أخرى مثل الجزائر ومصر. و من الملاحظ أيضا أن بلجيكا و لكسمبورغ، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية تشكل المصادر الحقيقية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول منخفضة الدخل وهي موريتانيا، جيبوتي، الصومال و اليمن، مع وجود الاستثمارات اليابانية في موريتانيا و الصينية و البلجيكية أيضا في اليمن.(11)

أما فيما يتعلق بالتركز القطاعي لتلك التدفقات الواردة، فإننا نجدها أساسا تتركز في قطاع النفط والصناعات الاستخراجية الأخرى.(12) يليها قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة بدرجة أقل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التوجه القطاعي للتدفقات الواردة إلى الدول العربية مرتبطة أساسا بالتركز الذي يميز حقيقة استثمارات دول الاتحاد الأوروبي و على رأسها فرنسا و المملكة المتحدة و ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. إذ نجد أن الكثير من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية مجسدة أصلا في قطاع النفط والصناعات الإلكترونية، في حين نجد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة منها الفرنسية والبريطانية والألمانية مجسدة في الصناعة الخفيفة والخدمات بصورة أساسية. كما دعمت اليابان وجودها خاصة في منطقة الخليج و في الجزائر و لقد تم اجتذاب استثماراتها إلى قطاع النفط و الموارد الطبيعية، هذا بالنسبة للدول العربية النفطية بالخصوص. وأما بالنسبة للدول العربية غير النفطية، فقد تم توجيهها للصناعات التحويلية و الخدمات مثل العمل المصرفي و النقل والاتصالات...الخ، و هذا ما يؤكد كما سبقت الإشارة إليه أن قطاع الخدمات أضحى يتسم بالأهمية التي تكاد تعادل القطاع الأولي.

ولا يسعنا هنا الأمر لإعطاء أمثلة على التوجه القطاعي و الجغرافي لكل دولة بل نلتمس مثالا واحدا فقط ، حيث في السودان وجهت تدفقاته إلى القطاع الصناعي تمثلت في تجهيزات الإنتاج و المناجم و ما يتعلق بالبترول و الغاز، و إلى القطاع الخدمي تمثلت في التسيير الفندقي. (13)

ثالثا/ مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي : من الدلائل التي تثبت أيضا التهميش المالي الذي تعاني منه الدول العربية ضعف مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي في البلاد العربية ، فعند مقارنة مستواه بالذي يخص المناطق الأخرى التابعة للدول النامية، منها أساسا أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك منطقة جنوب، وشرق وجنوب شرق

أسيا. نجد في هاتين المنطقتين تزايدا مستمرا انطلاقا من سنة 1990، ليبلغ ذروته سنة 2002 على التوالي بحجم أكثر من 762 مليار دولار، و حوالي 1305 مليار دولار، ويعود ذلك كما رأينا سابقا إلى الانفتاح المبكر، والسياسات الناجعة المتعلقة باجتذابه خاصة لكل من المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، ودول جنوب شق أسيا، وبالتالي تلك الأرقام تعكس حقيقة معينة و هي أن تلك الأقاليم البارزة المشكلة للدول النامية استطاعت أن تجتذب أكبر حصة من الاستثمار المباشر الأجنبي و استطاعت أن تحافظ على الصدارة بدون منازع، و يعزى ذلك بما لا يدعو للشك أن البيئة الاستثمارية فيها أحسن بكثير من تلك السائدة عند الدول العربية مجتمعة، و إلا كيف يفسر ذلك؟! إلى جانب ذلك التزايد الواضح لتلك المخزونات في أوروبا الشرقية و الوسطى بالتزامن مع التحولات التي عرفتها ، و الجدول التالي، يوضح بالأرقام صحة ما ذكرناه أعلاه:

الجدول (02) مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى أقاليم الدول العربية و بعض أقاليم الدول النامية لسنوات مختارة خلال الفترة (1990 - 2002) (الوحدة: مليون دولار)

السنوات / الأقاليم	1990	1995	2000	2001	2002
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	116963	201755	608924	705746	762229
أوربا الوسطى و الشرقية	2841	40187	129169	155734	187868
جنوب، شرق، و جنوب شرق أسيا	340285	582542	1186143	1215410	1304973
الدول العربية	47892	63260	87317	93570	99780
النسبة المئوية (1)	2,45	2,11	1,42	1,42	1,40
النسبة المئوية (2)	8,68	6,87	4,30	4,30	4,26

Source:UNCTAD , world investment Report 2003,op.cit, p257,258,259.0

بالاستناد إلى معطيات الجدول أعلاه، إذن تتبيّن الحقيقة التي مفادها أن القيمة التراكمية للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مجتمعة تبقى محتشمة و

ضعيفة و هي أقل بكثير من تلك التي سجلت عند الأقاليم البارزة المكونة للدول النامية، و حتى دول ذات الاقتصاديات الانتقالية.

و إذا كانت تلك البيانات تعكس إلى حد ما هشاشة القيمة التراكمية من الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول العربية مجتمعة، فإنه على مستوى المناطق و الدول، لوحظ أن هناك تباينا واضحا بين الدول نفسها، فإنه بالنسبة لدول شمال إفريقيا سجل بروز ثلاثة دول رئيسية في هذا الشأن وهي مصر، تونس، المغرب، إذ بعدما كان مستوى المخزون في كل منها سنة 1990 على التوالي، 11 مليار دولار، 7,62 مليار دولار، 917 مليون دولار، أضحى في كل منها سنة 2002، 20,7 مليار دولار، 14 مليار دولار، 10 مليار دولار على التوالي.

و بالنسبة لباقي الدول العربية، فقد أظهرت الإحصائيات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بروز ثلاثة دول رئيسية هي المملكة العربية السعودية، البحرين، الأردن، إذ بلغ مستوى المخزون فيها سنة 1990، 22,5 مليار دولار، 0,55 مليار دولار، 0,62 مليار دولار على التوالي، ليرتفع هذا المستوى إلى 25,63 مليار دولار، 6,21 مليار دولار، 2,41 مليار دولار على التوالي سنة 2002.

إلى جانب ذلك التحسن الذي بدأ يطغى على مستوى المخزون لكل من الجزائر، قطر، السودان، عمان، لبنان، سوريا بالخصوص إذ بلغ مستوى المخزون فيها سنة 2002 على التوالي، 5,7 مليار، 2,54 مليار، 2,65 مليار، 2,58 مليار، 1,62 مليار، 2,12 مليار دولار. أما بخصوص الدول الأخرى مثل جيبوتي، موريتانيا، الصومال، والعراق، وليبيا، وفلسطين، الكويت، فقد سجل فيها الضعف البارز في هذا الشأن، إذ لم يتعدى مجموع مخزوناتها معا سنة 2002، المليار دولار.

إن الدول العربية التي احتلت الريادة فيما يخص القيمة التراكمية له و حتى الدول التي حسنت من مستواها في هذا الشأن لا يعني أنها تمثل مواقع جذّابة، بل مثل هذه القيم التراكمية التي تحققت على أرض الواقع تبقى ضعيفة قياسا مع الدول النامية البارزة كالأرجنتين، البرازيل، نهيك عن دول جنوب شرق أسيا، هذه الأخيرة التي حققت قيم تراكمية أعلى بكثير هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تلك القيم التراكمية المحققة لا تعكس حقيقة المقومات التي تتمتع بها الكثير من الدول العربية.

رابعا/ تقييم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، أداءه وإمكاناته : بالنظر إلى ضعف التدفقات الواردة من الاستثمار المباشر الأجنبي للدول العربية، يتبين لنا ضآلتها أيضا مقارنة بحجم اقتصادياتها عموما، أو نسبة إلى النتائج المحلي الإجمالي، أو في تكوين رأس المال الثابت، إلى جانب ذلك يسجل تقهقر الدول العربية في هذا الشأن مقارنة بالمناطق الأخرى التابعة للدول النامية، كأمريكا اللاتينية والكاريبي، نهيك عن دول جنوب شرق أسيا.

والأمر نفسه ينسحب على أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إليها مجتمعة، مقارنة بتلك المناطق السابقة، ولو أن ذلك يتباين نسبيا بين الدول

العربية نفسها، بالرغم من الجهود التي بذلت من طرفها في هذا الشأن، إلاّ أن ذلك لم يمنعها من تقهقرها عالميا، وعليه في هذا الشأن، سنوضح ذلك بشكل جوهري من خلال المحاور الرئيسية التالية:

1/ تراكم الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد منسوبا للناتج المحلي الإجمالي و تدفقاته الواردة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي : بلغت نسبة التدفقات خلال الفترة (1980-1996) حوالي 0,3 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من مثيلاتها في الدول النامية والبالغة 0,7% [14]. كما أن نسبة تراكم الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير مقارنة بمثيلاتها من المناطق الأخرى بالرغم من تزايدها انطلاقا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2002.

فمن الطبيعي أن تكون هذه النسبة في الدول العربية مجتمعة ضعيفة، لكون أن حصتها من التدفقات الواردة أصلا كانت ضعيفة، و هذا ما يثبت على الأقل أن الدول العربية النفطية و المتوسطة الدخل لم تستغل مقوماتها الاستثمارية بصورة جيّدة، مع الإشارة إلى أن هذه النسب تباينت بين أقاليم المنطقة العربية ذاتها، و حتى الدول بسبب توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي فيها، الذي كان غير متساو على المستوى القطري. إذ قدرت هذه النسبة بالنسبة لدول شمال إفريقيا و هي الجزائر، مصر، المغرب الأقصى، تونس، ليبيا، و السودان مجتمعة بـ 9,1 % سنة 1990 لتصل إلى 20,9 % سنة 2002 مع بروز واضح لدولة تونس التي استطاعت أن تحقق نسبة تصل إلى 66,2% سنة 2002، مقارنة بالأخرى.

في حين بالنسبة لغرب أسيا المنطقة التي تضم دول عربية و هي دول مجلس التعاون الخليجي و دول الهلال الخصيب و اليمن، إلى جانب تركيا، قبرص، إيران، فقد تحققت فيها نسبة 8,2% سنة 1990 لتبقى مستقرة تقريبا خلال باقي السنوات إلى غاية 2002، مع بروز دولة البحرين التي حققت نسبة 13 % سنة 1990 لتصل إلى 72,9 %. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى و هي: موريتانيا، الصومال و جيبوتي فقد سجلت بها نسب محتشمة.

و من جانب أخر، تعتبر مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في إجمالي رأس المال الثابت الإجمالي ضئيلة جدا في الدول العربية عموما، إذ في الوقت التي تضاءلت فيه نسبتها، كانت مرتفعة مقارنة بها في الأقاليم الأساسية المكونة للدول النامية و هي أمريكا اللاتينية و الكاريبي و دول جنوب شرق أسيا.

2/ مؤشر جاذبية الدول العربية للاستثمار المباشر الأجنبي : صدر للمرة الأولى عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (أنكتاد) مؤشر جاذبية القطر للاستثمار المباشر الأجنبي الوارد الذي يقيس مدى قدرة الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي درجة العولمة أو التهميش للدولة. و يستند المؤشر إلى ثلاثة نسب، تأخذ في الاعتبار حصة الاستثمار المباشر الأجنبي للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي و العمالة والصادرات. و هو بالتالي مقياس تأشيري عام لا يحدد العوامل المنفصلة التي تؤثر في الأداء.[15]

لقد تم تطبيق هذا المؤشر على 112 دولة خلال الفترة [1988-1990] و 137 دولة خلال الفترة [1998-2000]، و أخذت بعين الاعتبار قيم كمتوسطات لثلاثة سنوات، و بموجب ذلك تمّ التوصل إلى نتائج هامة جدا.[16]

و من نتائج الدراسة، تم تسجيل تباينا واضحا بين مختلف الدول التي أخذت كعينة لذلك بما فيها الدول العربية فيما يخص درجة اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بتطبيق ذلك المؤشر، إذ تبين أنّ هناك 30 دولة مثلت أعلى مستوى في هذا الشأن، و 20 دولة مثلت المستوى الأدنى خلال الفترتين.

و بغض الطرف عن الدول غير العربية التي حققت مستوى أعلى أو أدنى، أظهرت نتائج الدراسة حول الدول العربية التي أخذت كجزء من العينة للدراسة ما يلي:

- الفترة [1988-1990]: من الدول العربية التي أخذت كجزء من الدول 112 التي شكلت العينة لإجراء الدراسة ـ تطبيق مؤشر الجاذبية ـ، 11 دولة عربية و هي البحرين، مصر، المغرب، تونس، السعودية، سوريا، الأردن، الكويت، الجزائر، السودان و قطر. و كانت من ضمن 30 دولة التي شكلت أعلى مستوى لها فيما يخص القدرة على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي البحرين فقط و التي احتلت المرتبة 18 على هذا المستوى، في حين تموقعت كل من مصر، المغرب، تونس، المملكة السعودية، الجمهورية السورية العربية، الأردن ضمن الدول ذات المستوى المتوسط فيما يتعلق بقدرتها في استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي و درجة العولمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت ضمن أدنى 20 دولة في هذا الشأن دائما الكويت، الجزائر، السودان و قطر على الترتيب من ضمن الدول التي كان مستوى قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى ـ ضعيف ـ وبالتالي درجة التهميش لها.
- الفترة [1998-2000]: من الدول العربية التي أخذت كجزء من الدول 137 التي شكلت العينة لإجراء الدراسة هي نفس الدول التي أخذت كجزء من عينة الدراسة للفترة السابقة بالإضافة إلى اليمن. و بحسب نتائجها بقيت البحرين لوحدها من بين الدول العربية جميعها ضمن كوكبة 30 دولة التي شكلت أعلى مستوى في القدرة على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي مع احتلالها للمرتبة 21، في حين وضمن كوكبة 20 دولة التي شكلت أدنى مستوى لها في استقطابه بالاستناد إلى مؤشر الجاذبية بقيت كل من الكويت، الجزائر من ضمنها ـ دول أدنى مستوى ـ بالإضافة إلى سوريا ـ التي تقهقرت ـ و اليمن، في حين استطاعت السودان و قطر أن تنفلت كل منها من هذا المستوى و تشكل مع مصر، المغرب، تونس، المملكة السعودية، الأردن المستوى دون الأعلى و الأدنى.

3/ قياس أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول العربية : أقر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤشر لقياس أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد.

ففيما يتعلق بمؤشر قياس أداء الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، فإن هذا الأخير يقارن نسبة حصة الدولة في التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإذا كانت القيمة القياسية 1 ـ واحد ـ، فذلك يعني أن حصة الدولة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي تساوي حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما الدولة التي تحقق قيمة قياسية أكبر من 1 ـ واحد ـ فهذا ما يعني أنها استطاعت أن تجتذب حصة منه تفوق ما يمكن توقعه على أساس الحجم النسبي لناتجها المحلي الإجمالي.

و وفقا لذلك فإنه خلال الفترة [1988-1990] كان من أبرز الدول العربية على الإطلاق هي مصر، البحرين التي حققتا على التوالي قيمة مقدارها 2,8 ، 1,9 أين احتلت مصر المرتبة 14 ، والبحرين المرتبة 23، في حين لم تستطيع الدول العربية الأخرى من تحقيق سوى قيمة قياسية أقل من 1، وهي الأردن، ليبيا، لبنان، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، سوريا، تونس إلى جانب ذلك حققت الجزائر و الكويت قيمة قياسية لكل منها صفر، في حين حققت دول أخرى مثل قطر، اليمن أقل من 1 بقيمة لكل منها على التوالي 0,1- ، 0,1- ، 0,6- .[17]

أما خلال الفترة [1998-2000] فقد رتب التقرير السنوي حول الاستثمار العالمي لسنة 2002 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 20 دولة تشكل أعلى مستوى، و 20 أخرى تشكل أدنى مستوى. فبخصوص تلك التي تمثل أعلى مستوى، فإننا نسجل أنها كوكبة لم تكن ضمنها أية دولة عربية، و بالموازاة فيما يخص التي تشكل أدنى مستوى، فقد سجل أنها تتضمن بعض الدول العربية وهي: لبنان، المملكة العربية السعودية، عمان، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

وعموما بخصوص مؤشر قياس أداء الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد على مستوى الدول العربية، نجد أن هذه الأخيرة ميّزها التذبذب على مستوى المراتب خلال الفترة [1988-2000].

أما فيما يتعلق بمؤشر قياس إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، فهو ذلك المؤشر الذي يستند إلى عوامل هيكلية اقتصادية، التي يجب أن تمتاز بالثبات النسبي مع مرور الزمن وإن تعرضت للتغيير، فإن ذلك يكون ببطء شديد.(18)

فوفقا لهذا الأخير، على سبيل المثال خلال الفترة [1998-2000] رتبت عشرون دولة تمثل أعلى مستوى من حيث التمتع بالإمكانات و لا تتضمن هذه الأخيرة دول عربية، مع الإشارة إلى أن قطر احتلت المرتبة 21، في حين سجلت كل من الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية المرتبة على التوالي 24، 28، وتقاسمت كل من البحرين والكويت المرتبة 34، إلى جانب ذلك تم ترتيب دول أخرى ـ 20 دولة ـ ذات مستوى أدنى في هذا الشأن كان من بينها دولة عربية واحدة هي السودان التي احتلت المرتبة 127.

و على العموم وفق هذا المؤشر، سجل تذبذبا واضحا في المراتب التي احتلتها الدول العربية خلال الفترة [1988-2001]، إذ سجل التحسن الكبير الذي عرفته كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، والكويت بالخصوص، في حين باقي الدول الأخرى تميزت تارة بالانخفاض، وتارة بالارتفاع في المراتب، وذلك يعود إلى تذبذب بخصوص تغير إمكاناتها.

ما حققته الدول العربية في هذا الشأن يبقى ضئيلا بكل المقاييس، إذ أن الإحصائيات التي تم الاستناد إليها تفيد بأن حصة الدول العربية مجتمعة، ضعيفة تعكس إلى حد ما التهميش المالي ـ بالخصوص تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بصرف النظر عن استثمارات في الأوراق المالية ـ الذي تعاني منه في ظل التطورات و التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة.

و لقد جاء التهميش الذي نشير إليه انعكاسا لتدني الصدقية الدولية للاقتصاد العربي مقارنة برديفه الآسيوي أو الأمريكي الجنوبي أو حتى الشرق الأوربي. و من المعلوم أن الصدقية الدولية تلك مؤسسة على جملة من المعطيات و كذلك من التوقعات الماكرو ـ اقتصادية الكلية و السياسية و الاجتماعية و المؤسساتية التي تدخل في " تصنيف المخاطرة الدولية لبلد ما و في وقت ما و بالتالي في تقييم جاذبيته للاستثمارات الخارجية الخاصة.(19)

- مظاهر و دلائل عدم مقدرتها على منع هجرة الأموال العربية إلى خارجها: إلى جانب كل ما ذكرناه ثمة حقيقة لا يجب علينا إغفالها في هذا الشأن و هي في الحقيقة تمثل متناقضة تميّز الدول العربية مجتمعة دونها من الدول الأخرى، و هذه الحقيقة مفادها أنه في الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية التهميش المالي و بالتالي عدم مقدرتها على تعظيم حصتها من الاستثمار المباشر الأجنبي في الوقت الذي تعاني فيه من عدم استطاعتها في جذب الأموال العربية المستثمرة في الخارج.

لماذا هجرت الكثير من الأموال العربية إلى الخارج و خاصة منها الأموال الخليجية ؟ سؤال ما يزال يطرح على المستوى العربي بإلحاح إلى غاية الآن، ومازال البحث جاريا عن إجابة شافية.

إذ يشير تقرير المؤتمر القومي العربي لسنة 2000 إلى أن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج يبلغ حوالي 800 مليار دولار، و أن عودتها إلى أوطانها التي هي في أمس الحاجة إليها يتطلب وجود توسّع نطاق أعمال الأسواق العربية الموجودة حاليا حتى تستوعب الأموال العربية الموجودة في الخارج.(20)

و هنا تكمن مأساة الوضع الاقتصادي العربي و هو على مشارف الانضمام للاقتصاد الإقليمي.....ففي الوقت الذي تدفقت المدخرات العربية إلى الخارج بمقادير تفوت حجم الدين العربي الخارجي الذي يثقل كاهل الاقتصاد العربي. فإن هذه الأموال قد جرى تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض الدولي. (21)

و لقد كان لذلك كله، إفرازات سلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ قلة الاستثمارات البينية العربية: سبقت الإشارة إلى أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إليها هي ضعيفة، ومحدودة جدا، بالرغم من تزايدها المحسوس من سنة لأخرى، وذلك مقارنة بالمناطق الأخرى ضمن إطار الدول النامية، مثل أمريكا اللاتينية، دول جنوب شرق أسيا، إلى جانب دول أوروبا الوسطى و الشرقية. الأمر نفسه ينسحب على تدفقات الاستثمارات البينية العربية.

و لا تحوم الشكوك هنا عندما نؤكد على أن الدول العربية بذلت جهودا كبيرة، ومازالت تبذلها لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، إلا أن ذلك لم يكن له انعكاسات

إيجابية تعكس زيادة الاستثمارات العربية البينية، في ظل حقيقة تتسم بهجرة الأموال العربية إلى الخارج.

ففيما يتعلق بحجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة فالإحصائيات المتوفرة لدينا تشير إلى أن حجمها قد بلغ خلال عقد السبعينات حوالي 6,24 مليار دولار، و انخفض إلى 2,81 مليار دولار في نهاية 1988. ويرجع العديد من الباحثين سبب ارتفاعها خلال عقد السبعينات إلى تزايد الإيرادات النفطية، وتحسّن مناخ ظروف الاستثمار من الناحية السياسية، أما سبب انخفاضها في نهاية الثمانيات فيعود إلى هبوط أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المالية النفطية، مما كان له أكبر الأثر في تدني حجم الاستثمارات العربية البينية.[22] و كانت من ضمن حجمها الذي تجسد ميدانيا، الاستثمارات في شكل " المشروعات العربية المشتركة "، و التي كان الغرض منها دفع التكامل العربي نحو الأمام. ،

وخلال عقد التسعينات الذي شهد الإصلاحات الاقتصادية، والتوجه للانفتاح أكثر من خلال تعديل قوانين الاستثمار لأجل تفعيل أكثر لسياسة جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، سجل فيه تذبذب واضح في حجم الاستثمارات البينية خلال الفترة [1995-1999] فتارة يرتفع، وتارة أخرى ينخفض. و الجدول هنا يوضح لنا إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 - 2001).

جدول (04) إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة [1995-2001] الوحدة (مليار دولار)

السنوات / المبالغ	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإجمالي	1,52	2,1	1,59	2,31	2,18	2,28	2,45

المصدر: جدول أعد من طرفنا بالاعتماد على التقارير السنوية حول مناخ الاستثمار الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات: 1996 ، 1999 ، 2000 ، 2001.

وفقا للمعلومات المتوافرة، بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام 1999 حوالي 2,18 مليار دولار مقارنة مع 2,31 مليار دولار عام 1998. وقد تصدرت تونس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية (506 مليون دولار)، تلتها لبنان (500 مليون دولار)،

ثم مصر (277 مليون دولار) وسوريا (224 مليون دولار)، واستحوذت هذه الدول على ما نسبته 69% من إجمالي التدفقات البينية.[23]

أما خلال بداية الألفية الثالثة فقد ارتفع حجم الاستثمارات البينية ليصل إلى 2,28 مليار دولار سنة 2000، ليبلغ بعدها 2,45 مليار دولار سنة 2001، مع الإشارة إلى أن حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية تبقى محتشمة إلى حد ما.

فبخصوص الدول البارزة في سياق الرصيد التراكمي المستضيف، فقد تجلت في كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة بنسب مئوية: 34,04 ، 17,62، 12,09 على التوالي من الإجمالي ، في حين استحوذت كل من مصر ، البحرين ، قطر، سوريا ، لبنان ، ليبيا على نسبة محصورة بين 2 و 5.

في الوقت نفسه سجل غياب كلي للرصيد التراكمي في جيبوتي، و هاش في الصومال، وموريتانيا بقيمة 571 ألف دولار، 225 ألف دولار على التوالي وهذا ما يثبت حقيقة أن الدول المنخفضة الدخل تفتقر إلى الاستثمارات المباشرة الأجنبية فحسب، بل بالإضافة للاستثمارات العربية.

أما بخصوص الرصيد التراكمي المصدر، فقد برزت سبعة دول، حيث تصدرت مصر القائمة من حيث النصيب بما نسبته من الإجمالي 23,49، تليها لبنان، السودان ، سوريا ، السعودية، فتونس، بالإمارات بنسب 13,45 ، 12,18 ، 8,64 ، 8,79 ، 7,55 ، 7,46 ، على التوالي. ثم الجزائر بنسبة 5,07، في حين تسجل تقهقر دول أخرى بنسب متفاوتة، مع تسجيل أن الدولة الوحيدة التي تعتبر المصدرة للاستثمارات البينية في كامل الدول العربية باستثناء جيبوتي هي الإمارات العربية المتحدة.

إن ضعف الاستثمارات البينية و ضعف قيمتها التراكمية، يؤكد إلى حد بعيد:

ـ أنها ساهمت باعتبارها عامل من عوامل تحقيق تكامل عربي في فشله.

ـ أن رؤوس الأموال العربية الناتجة عن الفوائض المالية بفعل الإيرادات النفطية كانت لها وجهة أخرى غير الوجهة العربية. ففي الوقت الذي سجل فيه ضعف التدفقات المالية العربية في الاستثمارات داخلها، كانت هناك المئات من المليارات الدولارات تهجر المنطقة العربية لتستقر في الدول الغربية.

لقد توجهت معظم الرؤوس الأموال العربية في الدول الغنية إلى الاستثمار في الدول الأجنبية، خاصة الدول الصناعية المتقدمة عن طريق وضعها كودائع مصرفية أو الاستثمار في الأوراق المالية و بعضها في استثمارات مباشرة..... و يرجع السبب في توجه هذه الاستثمارات إلى الخارج معدلات الفائدة المرتفعة في الأسواق العربية و ضعف الثقة في الأسواق و المؤسسات المالية العربية.[24]

و لقد تركزت الاستثمارات العربية البينية بالخصوص في قطاعي الخدمات والصناعة مع الإشارة إلى أن قطاع الخدمات (المصارف، السياحة، النقل و

المواصلات....) في عمومه استحوذ على أكثر من 50%، و أن الصناعة التحويلية أخذت النصيب الأكبر من الإجمالي المستثمر في القطاع الصناعي، في حين القطاع الزراعي استحوذ على حصة متواضعة جدا لا تتعدى في عمومها 10%. .[25].

إن الأرقام السابقة صغيرة تعكس حقيقة معينة و هي أن المناخ الاستثماري العربي غير ملائم، و هو الذي تسبب في جعل نصيب الدول العربية مجتمعة ضعيف قياسا بنصيب الدول النامية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع ظروف الدول العربية، و أن أداء الدول العربية يمكن أن يضعف كثيرا، إذا ما قلّت قوتها التنافسية، و إذا ما لم تستطيع تعبئة كل مقوماتها بجدارة و استغلالها بشكل أمثل و ضعفت مجهوداتها في استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

2/ مستوى المساعدات الممنوحة في إطار العربية ـ العربية هو ضعيف إلى حد بعيد، إلى جانب ذلك انخفاضه أكثر في ظل حجج بنيت أساسا على الانخفاض الذي ميّز عوائد النفط بسبب تدهور أسعاره عالميا، و الصراعات في المنطقة إلى جانب التعارض في التوجّهات السياسية.

و بهذا قلت المساعدات و أضحت تقتصر من حيث منحها على كل من المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة، و هذا ما يتبين من خلال الجدول الأتي الذي يوضح معدل مساعدات التنمية إلى إجمالي الناتج القومي في الدول الثلاث المانحة.

الجدول (05) معدل مساعدات التنمية إلى إجمالي الناتج القومي

	1985	1990	1991	1992	1993	1994
المملكة العربية السعودية	2,9	3,4	1,6	0,9	0,7	0,5
الكويت	3,0	5,0	2,4	0,8	1,4	1,8
الإمارات العربية المتحدة	0,4	2,7	1,7	0,5	0,7	0,6

المصدر: يونس أحمد البطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية- الإسكندرية ـ مصر، بدون تاريخ، ص 265.

فكان من الضروري على الدول العربية التي كانت تأمل في المزيد من الاستثمارات و من المساعدات و التي كانت تعلق أمالها الكبيرة على عودة تلك الأموال المهاجرة، أن تتخذ توجها نحو تكريس كل الجهود من أجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من اجل تغطية احتياجاتها من رؤوس الأموال للرفع من معدلات

الاستثمار فيها و تلبية احتياجات شعوبها...الخ، في ظل خيبة الأمل في جذب رؤوس الأموال العربية.

و إذا سلمنا بأن هشاشة الاستثمار المباشر الأجنبي و حتى هشاشة الاستثمارات البينية العربية تعزى لعدم ملائمة المناخ الاستثماري فيها، فإلى أي مدى تبرز عدم ملائمته؟ السؤال الذي يجرنا لطرح عدّة تساؤلات و هي: ماهي طبيعته؟ مزاياه، نقائصه؟

- أسباب التهميش المالي و هجرة الأموال العربية: يجادل الكثير من الخبراء أن سبب معاناة الاقتصاديات العربية من إشكاليتي التهميش المالي و الأموال العربية المهاجرة يعود أصلا إلى عدد من النقائص التي تميز مناخها الاستثماري.و قد تناولت معظم الأدبيات الاقتصادية العربية معوقات الاستثمار في الدول العربية حيث حصرتها في العقبات القانونية و التشريعية و العقبات التنظيمية و الإدارية و الملكية و المالية بدءا من تعدد سعر الصرف و عدم ثباته و سياسة التسعير و القيود على تحويل العملة و تحويل الأرباح و رأس المال، و غياب أسواق المال المنظمة من الساحة العربية...[26]

وفي هذا الصدد سنحاول أن نستعرض أهم هذه العراقيل التي تقف حجرة عثرة أمام استقطابها المزيد من تدفقاته، و استعادة الأموال العربية من الخارج و التي تعيقها عن بلوغ مستوى الدول التي تشكل مواقع جذابة.

أولا/ معوقات تشريعية: تعتبر من بين المعوقات التي تحول دون تمكن الدول العربية من الاستحواذ على اكبر حصة من الاستثمار المباشر الأجنبي في الوقت الذي استحوذت فيه بالخصوص بعض الدول النامية على اكبر نصيب من الإجمالي الوارد إلى الدول النامية

و بالإطلاع على قوانين تشجيع الاستثمار في الدول العربية فيما عدا تلك التي لا توجد فيها حتى الآن قوانين لتشجيعه - البحرين و الإمارات العربية المتحدة - يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

- لا تتضمن قوانين الاستثمار العربية نصوصا صريحة تخصّ خضوع الاستثمار للدستور و القوانين السارية التي لا تتعارض مع أحكامه، و عدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار و المستثمر بأسمى قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.
- توجه قوانين الاستثمار العربية نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة مما يعني أنها تقصّر الاستثمار على تلك المجالات دون غيرها، و في بعض الحالات تضيف عبارات تحيّز للسلطات المختصة. بالإضافة إلى احتوائها قائمة سلبية بالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة و هذا ما يتنافى مع مبدئي " المعاملة العادلة" و "حرية الاستثمار".
- لا وجود لـ"معاملة الخسائر و تسويتها في حالات طارئة مثل الحروب،

الزلازل،...الخ في قوانين الاستثمار العربية.

- ❖ عدم تميز قوانين الاستثمار العربية باستثناء ـ اليمن ـ بالتفاصيل الواضحة و الدقيقة التي تعالج كل المسائل المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية.
- ❖ الكثير من التشريعات العربية المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبلور العلاقة بين الاستثمار و البيئة.
- ❖ الكثير من التشريعات هذه لم تربط بين الإعفاءات الضريبية و حجم الصادرات التي يفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي يقيمه المستثمر الأجنبي، و المتتبع لهذا الشأن يدرك بأنها نصت صراحة على نسب ثابتة في جميع الحالات.

ثانيا/ عراقيل سياسية و أمنية: يؤكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عموما، و المنطقة العربية خصوصا مازالت تعاني من:

ـ التفكك السياسي، و تكرار الصراعات و الحكم السلطوي؛

ـ ضعف الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية و السياسية إلى جانب الإضطرابات الداخلية؛

ـ الضعف المسجل و الغالب على منظمات المجتمع المدني فيها؛

ـ عدم إمكانية السيطرة شبه التامة على الفساد، إلى جانب عدم ارتقاء مستوى سيادة القانون.

إن عدم الاستقرار السياسي و غياب سيادة القانون، و تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد و تقييد الحريات الجماعية و الفردية كلها تشكل في حد ذاتها سببا من أسباب ضعف حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار المباشر الأجنبي. و بالتالي من المهم جدا أن نؤكّد أن قرارات الاستثمار تتصف بالحساسية تجاه الاستقرار السياسي و كل ما يتصل به من سيادة القانون، و قلة الفساد، و سيادة الحريات العامة و الفردية...الخ. و هذا ما يجعلنا نؤكّد بإلحاح أن غيابها في المنطقة العربية ساهم بكثير في إضعاف حصتها من التدفقات الواردة إليها. إلى جانب ذلك عامل " التدهور الأمني " في الكثير من الدول العربية كان أيضا سببا في جعل المستثمرين الأجانب يترددون في الكثير من الأحيان و لا يندفعون إلى تجسيد استثمارات أكثر من تلك التي تجسّدت على أرض الواقع.

ثالثا/ معوقات اقتصادية: تتلخص هذه الأخيرة فيما يلي:

1ـ الاطار الاقتصادي الكلي: فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي فيوجد هناك شبه إجماع حول ثلاثة مؤشرات مباشرة على استقرار الأوضاع الاقتصادية في أية دول من الدول و هي مؤشرات ثلاثة تتجلى في مؤشر السياسة المالية (معدلات النمو الاقتصادي و العجز الداخلي)، مؤشر سياسة التوازن الخارجي (العجز

الخارجي).مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم). وإن المتوسط الحسابي للمؤشرات الاقتصادية الثلاثة السابقة، يعني المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

و للحكم على مدى الاستقرار الاقتصادي يتم استخدام المؤشر المركب وفق الحالات التالية:

- الحالة الأولى: (أقل من واحد) عدم التحسن في مناخ الاستثمار.
- الحالة الثانية: من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.
- الحالة الثالثة: من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

و الجدول التالي يبرز نتائج تطبيق المؤشر خلال الفترة (1995-2001).

جدول (06) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المؤشـــــر المركب	1,05	1,03	1,1	0,1	0,9	1,2	0,7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:"تقرير عن مناخ الاستثمار لعام 2001 "،

مرجع سابق، ص 25.

و بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه تتبلور لنا حقيقتين رئيسيتين:

- تذبذبه الواضح فأحيانا يرتفع، و أحيانا أخرى يسجل الانخفاض. و هذا ما يؤكّد أن مناخ الاستثمار من هذا الجانب، يتأرجح ما بين عدم التحسن و التحسن لكنه لم يصل إلى درجة التحسن الكبير.
- التذبذب ميز الدول في حدّ ذاتها، و بالتالي تفاوتت الدول العربية بشأن ذلك و لا شك من ذلك، بالإضافة إلى أن تذبذب ذلك المؤشر بالنسبة للدول العربية مجتمعة يعكس أيضا تذبذبه في الدول العربية على المستوى القطري.

2- فيما يتعلق بالخصخصة: لقد سجل تقهقر المنطقة العربية خصوصا، و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عموما، فبالرغم من مجهودات التي بذلت، لم تستطيع المنطقة أن تحقق تقدما مقبولا. حيث يشير تقرير تمويل التنمية العالميةالصادر عن البنك الدولي لسنة 2001، إلى أن إيرادات الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بلغت حوالي 8,2 مليون دولار أمريكي في التسعينات، و هو نفس الرقم المحقق في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال نفس الفترة، غير أن هذا المبلغ لا يزال صغيرا مقارنة بمبلغ 178 مليون دولار في منطقة أمريكا اللاتينية و الكاريبي، و65 مليون دولار في أوروبا الترقية و أسيا الوسطى، و 44 مليون دولار في شرق أسيا و المحيط الهادي و 12 مليون دولار في جنوب أسيا خلال نفس الفترة.[27] و من بين الدول التي نجحت في إتباع إستراتجية الخصخصة و التي كانت فعالة نجد

بالخصوص الأردن، مصر، المغرب و المملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بالبنية التقنية الأساسية كالاتصالات السلكية و اللاسلكية و الكهرباء. و من جانبها لم تهتم الدول العربية منخفضة الدخل مثل السودان، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، اليمن بها و بالتالي لازالت تولي الإهتمام للقطاع العام.

إن التباطئ في عملية الخصخصة يشكل عائقا أمام المزيد من التدفقات الواردة عوضا أن يكون محدد من المحددات الرئيسية له.

رابعا/ المعوقات المتعلقة بالأسواق المالية و بالقطاع البنكي: و تتمثل فيما يلي: 1- فيما يتعلق بالأسواق المالية، حيث بالرغم من الجهود التي بذلت لأجل تطويرها و تحسين أدائها إلا أن تلك الأسواق بقيت معظمها فتية، أي صغيرة الحجم و تميزها بقلّة المنتوجات المالية - الأسهم و السندات المتداول فيها - و تفتقر للأداء الجيد، مع الإشارة إلى أنه يختلف أداءها فيما يخص التطور المالي، فبعض الدول لديها قطاعات مالية متطورة الذي يتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي و لبنان والأردن، في حين مصر، المغرب و تونس بالرغم من النجاح الذي حققته إلا أنه مازال يتعين عليها بذل المزيد من الجهود الأخرى، أما باقي الدول العربية مازالت متأخرة في مباشرة الإصلاحات الحقيقية في هذا الشأن إلى جانب ذلك سجل أيضا التباطؤ في التحرير الجاد للأسواق المالية الموجودة في الدول العربية، بالإضافة إلى أن مؤشراتها لم تستقر قيمتها على الأقل بل تتعرض باستمرار للانخفاض، الأمر الذي أدى إلى عدم طمأنة المستثمرين الأجانب و من ثم تقليص اهتمامهم بالفرص الاستثمارية المتوفرة. و على وجه الإجمالي، تتسم الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالتفكك، و هي أسواق لا تزال تهيمن عليها الأنشطة المصرفية التقليدية، ومن ثم فهي لم تقم بدور الوساطة اللازم لتحقيق وثيرة أسرع للاستثمار والنمو... ولم ينجح القطاع المالي في تطوير القدرات المطلوبة لتحويل جزء كبير من المدخرات إلى استثمارات منتجة طويلة الأجل داخل المنطقة. (28) أما فيما يتعلق بالقطاع البنكي فعلى الرغم من تسابقها نحو إصلاحه و إعطاء الحرية في إقامة بنوك خاصة و فتح رأسمال بعض البنوك الحكومية على القطاع الخاص للتوسيع من أجهزتها المصرفية و من ثم تدعيمها بموجب تشريعات داخلية، إلا أنه ما تحقق إلى حدّ الآن لا يجعل المستثمرين الأجانب ينظرون إليها على أنها مواقع جذابة بالفعل، و بالتالي بقيت الكثير من العيوب تميّز هذا القطاع و التي نوجزها فيما يلي:

ـ أن البنوك العمومية مازالت تهيمن على الأنظمة المصرفية العربية و على أكثر من نصف إجمالي موجوداتها و ودائعها، بالرغم من وجود عدد من البنوك الخاصة

ـ سواد نوع من الثقافة البنكية التي لا تتماشى مع التحديات الراهنة، و هذه الثقافة مازالت تدفع بالبنوك إلى عدم تقبلها للمخاطرة و التوجه أكثر إلى إقراض مختلف المشاريع.

خامسا/ غياب "إمكانية الوصول إلى الأسواق عبر اتفاقيات التجارة الإقليمية: رأينا سابقا في الفصل الثالث أن الدول التي تريد أن تعزز من مزايا موقعها لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه للتصدير، يستوجب عليها أن تبرم اتفاقيات إقليمية بشأن التجارة و الاستثمار لأن ذلك يشكل عامل جذب مهما. و بالنظر إلى المنطقة العربية فإن الاتفاقيات شبه الإقليمية الموجودة تبقى في عمومها مجرد حبر على ورق، إذ لم ترتقي إلى مستوى الجدية و الإرادة في تطبيق بنودها واقعيا، إلى جانب ذلك لم تتوصل المنطقة بعد إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالرغم من تعدد جولات التفاوض و النقاش و وضع البرنامج الزمني المحدد لتسيير وتنميته التبادل التجاري، و بالتالي غياب هذه الإمكانية عبر اتفاقيات التجارة شبه الإقليمية، يعتبر في نظرنا عائقا من العوائق التي تدفع بالمستثمرين الأجانب إلى التردد عن اختيار المنطقة العربية كموقع للاستثمار- باستثناء- "القطاع البترولي".إلى جانب ذلك تبرز المعوقات الأخرى المتصلة بهذا الشأن فيما يلي:

1ـ مازالت هناك عدد من الدول العربية لم تثبت عضويتها في منظمة التجارة العالمية، و البعض من هذا العدد مجرد عضو مراقب، و البعض الآخر لم تقرر بعد الانضمام أو عدمه.

2ـ مازال هناك عدد محدود من الدول لم ينضم إلى الهيئات الدولية الخاصة بضمان و حماية الاستثمار.

3ـ تبقى عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة، العربية ـ العربية منها و العربية ـ الدول الأجنبية. قليلة، مما تقلل من ثقة المستثمرين الأجانب تجاهها، و بالتالي تقلل من الجهود المبذولة في إقرار الضمانات الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي فيها.

سادسا/ قصور البنية الأساسية البشرية : إن البنية الأساسية البشرية القوية من خلال تنمية الموارد البشرية، و نسب التعليم العالية، لها انعكاس و تأثير على تدفقات

الاستثمار المباشر الأجنبي، إذ كما رأينا سابقا لم يعد هذا أيضا ميزة موقعية تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي، بل أضحى هؤلاء يطالبون بتوفر على الأقل حد، أدنى من الإنتاجية و المهارات التي يجب أن تتمتع بها اليد العاملة في الدول المضيفة. ففي المنطقة العربية عموما، يمكن تسجيل الضعف الذي ما زال يميّز البنية البشرية بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين نسب التعليم، و محو الأمية. فبخصوص الأمية على سبيل المثال ، تشير الدراسات أن نسبة الأمية تنخفض بصورة ملحوظة في البلاد المتقدمة فهي تشكل 2,4% في أوربا ثم 1,1%في أمريكا الشمالية، في حين ترتفع هذه النسبة في البلدان النامية حيث نجدها في إفريقيا 36,4 و العالم العربي % 65 ....و قد قدر عدد الأميين في العالم العربي 59 مليون أمي حتى عام 1990.[29]إلى جانب ذلك المشاكل التعليمية الكمية و الكيفية، و انعدام مختلف الأنشطة المتعلقة بالأبحاث العلمية، و قلة الإمكانيات المتاحة.

سابعا/ المعوقات الأخرى: هناك معوقات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: انعدام مراكز و أنشطة البحث و التطوير في الكثير من الدول العربية إلى جانب قلة الإمكانيات المادية و المادية و المالية المتاحة لها. تعقيدات النظم الضريبية، و كثرتها في الموضوع الواحد، و الاعتماد على الاستثمار الأجنبي كواحد من مصادر تمويل الموازنات العامة. [30] أساليب الترويج للاستثمار المباشر الأجنبي مازالت تقتصر على الطابع الكلاسيكي و لم ترتقي بعد إلى المستوى المطلوب من خلال إقامة مكاتب متخصصة لذلك في الخارج مثلا. و عدم وجود دقة في البيانات و المعلومات خول الفرص الاستثمارية و البيئة الاستثمارية عموما، بالإضافة إلى قلتها لعدم تكريس التسويق لها و خاصة التسويق الالكتروني. غياب الكثير من الحوافز التمويلية بما فيها شح النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية. ضيق أسواق بعض الدول العربية و من بينها السوق الخليجية مثلا باعتبار قلة عدد السكان فيها. تلك المعوقات هي التي أدت إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن تحقيق حجم كبير من الاستثمارات في المنطقة العربية في الوقت الذي لا يحجم فيه هؤلاء عن تحقيق المزيد منها في الدول المتقدمة بما فيها عدد محدود من الدول النامية كتلك التي تنتمي إلى إقليم أمريكا

اللاتينية و الكاريبي و جنوب شرق أسيا. و من جانب أخر فإن هذه المعوقات من حيث وجودها و حدّتها و تأثيرها تختلف من دولة عربية إلى أخرى.

خلاصة

لا شك أن الدول العربية، مثلها مثل باقي الدول النامية اتجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار المباشر الأجنبي بحكم مجموعة من الأسباب و هذه الأخيرة اتخذت الطابع الداخلي و التي تجلت في عمومها في مختلف الاضطربات الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ، و التي تسببت في تكريس فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة ـ أو على الأقل بعض الدول النامية الرائدة ـ ، و أسباب أخرى ذات طابع خارجي تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي و العمل على استقطاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. و بخصوص تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، فإن حصة الدول العربية منها تبقى ضعيفة بكل المقاييس بالمقارنة بحصص المناطق الأخرى ضمن الدول النامية، بالإضافة إلى أن معظم تلك التدفقات خصت قطاع النفط الذي استحوذ على حصة الأسد منها، إن قياس أداء و إمكانيات الاستثمار المباشر الأجنبي، في الدول العربية أثبت تقهقر عدد من الدول العربية في أدنى المستوى، و بغض النظر عن ذلك يبقى مستوى أداء المنطقة ككل محتشم، بالرغم من السياسات العامة التي سلكتها الدول العربية و المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، و هذا ما يثبت وجود معوقات حقيقية تعيق تحسين مستوى الأداء، و استقطاب المزيد من التدفقات، لذلك يستوجب تحقيق شروط إستباقية على الأقل لبلوغ مستوى لا بأس به خاصة في ظل ظروف أضحت الدول العربية فيها تعي بأهميته و مزاياه. إذا سلمنا بأن الدول العربية مجتمعة راهنت على سياسة " الباب المفتوح " أمام المستثمرين الأجانب و من ثم على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو إلى الأمام، فإن هذا الرهان يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام و الإحصائيات التي تثبت ذلك. إن الشواهد الميدانية و البيانات الإحصائية و كذلك الدراسات التي توصلت إلى هشاشة حصة الدول العربية من الاستثمار المباشر الأجنبي بكل المقاييس، و إلى ضعف سياساتها العامة المعنية به و إلى وجود عدد من المعوقات التي تسببت في تسجيل تلك الحقائق هي مسلم بها و لا تفسح مجالا للشك، و لكن ذلك لا يحجب الحقيقة التي مفادها أنه على المستوى القطري تتفاوت الدول العربية من حيث الحصة المستقطبة منه و درجة مساهمته، و نتائجه، و البيئة الاستثمارية الخاصة به و كذلك معوقاته، و إلا كيف نفسر ما توصلنا إليه من أن عدد محدود منها استحوذت على حصة الأسد منه و قطعت أشواطا كبيرة في سياساتها العامة الخاصة باجتذابه.

الهوامش:

1- غفار عباس كاظم، الاقتصاد العربي... مؤشرات الأداء، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلة قومية تعنى بشؤون الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي، العدد 11 ، السنة السابعة، جانفي . يناير . 1994 ، ص 26.

2- زينب حسين عوض اله، " الاقتصاد الدولي "، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 258.

3- مجدي محمود شهاب، " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية"، بالتطبيق على بعض الدول العربية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 25.

4- سعيد النجار، " الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1998، ص 34.

5- جميل الطاهر، " مستقبل التخطيط الاقتصادي في الأقطار العربية . خبرة الماضي و تحديات المستقبل "، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة، العدد11، يناير 1994، ص 138. نقلا عن: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . الأمانة العامة، الأبعاد التكاملية لخطط التنمية العربية، المنافع المتبادلة و المشروعات المشتركة، عمان، تموز 1981.

6- حميد الجميلي ، دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية و الإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الإقتصادية جمع و إخراج و تنفيذ دار السط الأعمال الفنية و الإخراج الصحفي ، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 1998، ص 10.

7- يوسف الصايغ، " الاقتصاد العربي على عتبة القرن الواحد و العشرون"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، 1996، الصادرة من طرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 33.

8- الشاذلي العياري، "التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي هموم اقتصادية عربية:التنمية التكامل، النفط، العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، أكتوبر 2001، ص 210.

9- مجذاب بدر عناد، محيالدين حسين، " المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط"، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 386.

10- الشركة العربية لمصائد الأسماك، الورقة رقم 08، "الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية . المشكلة و الحل ." عام 1997، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

11- Unctad, " fdi in least developed countries at a glance 2002 ", new york and geneva, p 44-76-98-112.

12- ضياء مجيد الموسوي، " العولمة واقتصاد السوق المدة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 126.

13- Unctad, " fdi in least developed countries at a glance 2002 Op-cit, p 101.

14- محمد العريان و محمود الجمل، "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: الاتجاه نحو الأساسيات الصحيحة"، الورقة رقم 02، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، الناشر: المؤسسة نفسها، الكويت، 2001، ص 15.

16- UNCTAD : "world investment report 2001 , promoting linkages", op - cit, P40

17- UNCTAD ,world investment report 2002 , op-cit , P 25,26.

18- UNCTAD, world investment report 2002, op- cit p 29

19- الشادلي العياري، " التغيرات الاقتصادية الدولية و أثرها في العالم العربي"، القسم الرابع، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 221.

20- ضياء مجيد الموسوي، "العولمة و اقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 114.

21- حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 371-372.

22- حسنى علي خربوش و باسم الحموري، "الاستثمارات العربية في الخارج (المحددات أو الحلول)، مجلة: بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 19، 2000، ص 13.

23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير حول مناخ الاستثمار لعام 2000، ص 11.

24- نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 187.

25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 1996، ص 45 . و تقرير مناخ الاستثمار لعام 2001، ص 58.

26- الشركة العربية لمصائد الأسماك، " الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية . المشكلة و الحل . عام 1997، الورقة رقم 08، ، مرجع سبق ذكره، ص 191.

27- جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي، مرجع سبق ذكره، ص 19 و 20.

28- المرجع السابق، ص 24 .

29- نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 58.
- الشركة العربية لمصائد الأسماك، مرجع سبق ذكره، ص 191.